



اقتراح بقانون

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١م المتبني من السيد العضو / عبدالعزيز السعدون وفق المادة (١٠٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

وكان أصله

مشروع قانون مقدم من الحكومة واستردته وفقاً لنص المادة المشار إليها وتقدمت به بمرسوم بقانون .

وذلك بناء على ما انتهى إليه المجلس بجلسته المنعقدة ٢٧/٧/١٩٩٣م .

مع خالص التحية ،،،

مقدم الإقتراح

أحمد عبدالعزيز السعدون

اقتراح بقانون
بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١
في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى
الذي كان اصله مشروع حكومة واستردته فتبناه
السيد العضو / احمد عبدالعزيز السعدون

- بعد الإطلاع على الدستور .
- وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ في شأن عدم إثبات السابقة الجزائية الأولى المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٠ .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

يضاف إلى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه البند التالي نصه :

٣ - الأحكام الصادرة بالإمتناع عن النطق بالعقاب أو بوقف تنفيذ العقوبة .

(مادة ثانية)

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية.

امير الكويت

جاير الاحمد الصباح

مذكرة ايضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن تعديل بعض احكام
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ في شأن
عدم اثبات السابقة الجزائية الاولى

صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ بعدم اثبات السابقة الجزائية الاولى ، لاتاحة الفرصة امام مرتكبي بعض الجرائم للألتحاق بعمل شريف وحتى لا تحول السابقة الجزائية الاولى بينهم وبين الانخراط في سلك المجتمع من جديد .

غير ان هذا القانون لم يحقق المرجو منه كاملا ، ذلك انه لم يتصدى للأحكام الصادرة بالامتناع عن النطق بالعقاب أو بوقف تنفيذ العقوبة ، وهي احكام لا تصدر الا بعد ان تكون المحكمة قد تبينت من اخلاق المتهم او ماضيه او سنه او الظروف التي ارتكب فيها جريمته او تفاهة هذه الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بانه لن يعود الى الاجرام ، فتقرر بالامتناع عن النطق بالعقاب او تأمر بوقف تنفيذ العقوبة .

ونزولا على الاعتبارات السابقة ، لا يجوز ان تقف مثل هذه الاحكام مائنا دون التحاق المواطن بعمل شريف ، الأمر الذي رى معه تعديل احكام القانون سالف الذكر بالنص على عدم اثبات هذه الأحكام في صحيفة الحالة الجنائية .